

في الأسواق التي كانت تصدر إليها بات مهدداً إما بظهور منتجين محتملين وإما لأن الدولة المستوردة تفرض رسوم جمركية عالية على سلعتها.

### المرحلة الرابعة: انخفاض مبيعات الشركة صاحبة السلعة

في هذه المرحلة تفقد الشركة الأصلية تحكمها في السلعة ويظهر منتجون آخرون في الدول الغنية بل والفقيرة أيضاً ويصبح في هذه المرحلة عامل التكلفة مهم جداً مما يدفع الشركات في الدول التي بها عمالة رخيصة سهلة التدريب لإنتاج السلعة. وليس من الضروري أن تبدأ مبيعات تلك السلعة في الانخفاض في جميع دول العالم في هذه المرحلة لكن مبيعات الشركة الأولى تكون قد بدأت في الانخفاض في هذه المرحلة.

قامت محاولات عديدة لاختبار صحة هذه النظرية التي مازال صاحبها حيا في جامعة هارفارد وهو البروفيسور رايوند فيرنون (Vernon, 1966) الذي يعمل في كلية إدارة الأعمال هناك. وقد وجد أن سلوك بعض السلع الاستهلاكية المعمرة والمواد الاصطناعية والالكترونية يتسق مع النظرية لكن مازالت هنالك بعض الصناعات التي لا نتوقع أن يتفق سلوكها خلال دورة حياتها مع ما تنبأ به هذه النظرية. فهناك على سبيل المثال السلع التي تتميز بالعمر القصير مثلاً في مجال الالكترونيات و السلع الرفاهية مثل المجوهرات.

عموماً النظرية لا تفسر الاستثمار في الخدمات كالبنوك ولا الاستثمار في الصناعة غير التحويلية كاستخراج المعادن وتهمل القدرات التنظيمية للشركات العالمية في ترتيب شبكات الإنتاج والتصدير وتهمل العوامل المؤسسية.

### ثالثاً: النظرية التوليفية

تعزى هذه النظرية للاقتصادي الإنجليزي دننج (Dunning, 1988) وهي تؤكد على عناصر متعددة فهناك المتغيرات المتعلقة بالقطر (الأجنبي) وتلك المتعلقة بالشركة ومجموعة ثالثة هي عناصر الاستتباط (Internalization) هي التي تحدد في النهاية أي شكل يتخذه استغلال الشركة لسوق القطر الأجنبي. وتتكون مجموعة العناصر هذه من:

- ١- ميزات تمتلكها الشركة: تعتبر هذه ميزات خاصة بالشركة وغير متاحة الآخرين كامتلاك تقنية معينة أو قدرات إدارية أو اسم شهرة أو اقتصاديات (وفرات).
- ٢- ميزات الموقع (القطر): وهي التكاليف والمخاطر كتكاليف الإنتاج والترحيل والضرائب والجمارك ثم المخاطر السياسية التي تتعرض لها الشركة الأجنبية.
- ٣- ميزات الاستتباط: أي الميزات التي تتحقق للشركة من القيام بالإنتاج بنفسها في ذلك القطر الخارجي مقابل العمل من خلال توكيل موزع أو منح رخصة لمنتج محلي... الخ.

بذلك تتقرر كل حالة على حدة فقد تكون تكاليف الإنتاج منخفضة في الخارج مما يشجع على الاستثمار هنالك (ميزات الموقع) لكن قلة موارد الشركة تجعل من الأفيد لها أن ترخص لشركة محلية بالإنتاج هنالك. أو قد يكون حجم السوق الأجنبي كبيراً لكن علو تكلفة الإنتاج هنالك تجعل التصدير بديلاً أفضل للشركة.

ميزة هذه النظرية أنها تنبه إلى تعقد قرار الاستثمار وتجعل الشركة تنظر إلى أكثر من اعتبار. غير أن النظريات "التوليفية" التي تسعى لتفسير وضم كل شيء تظل بمبدأ الإنجاز العملي المطلوب في النظريات.

## لماذا تستثمر الشركات في الخارج؟

### أولاً: الأسباب غير المباشرة

١- **النزعة الجماعية:** بعد الحرب العالمية الثانية ابتعدت دول العالم عن الثنائية في التعامل واتجهت نحو الجماعية. فكانت الدول تقوم بعقد الاتفاقيات بشكل ثنائي لكل دولة مع دولة أخرى اتفاقية اقتصادية خاصة تختلف عن اتفاقية الدولة الأولى مع دولة ثالثة وهكذا، مما عقد القوانين والاتفاقيات التي أثنت الشركات عن الاستثمار الخارجي وأصبح التوجه الآن إلى إنشاء المنظمات الاقتصادية بين الدول لتبسيط وتسهيل هذه القوانين.

٢- **المعونات الأجنبية:** على سبيل المثال كان صانعو القرار في الدول المتقدمة يدركون أن تطوير البنى الهيكلية في الدول النامية العربية والإسلامية ضروري إذا كان لدول النفط مثلاً أن تستثمر فيها ولذا قدمت المعونات لبناء الهياكل الأساسية الضرورية للاستثمار. إلا أن انخفاض تدفق المعونات الاقتصادية بين الدول في العقود الأخيرة قلل من أهمية هذا العامل.

٣- **الحوافز الحكومية:** تعمل كثير من الحكومات على جذب الاستثمارات من الخارج حتى تستطيع الحكومات تنفيذ خططها الإنمائية.

### ثانياً: الأسباب المباشرة

١- **الحوافز التجارية:** ربما يقوم بلد ما بحماية صناعة محلية بوضع قيود لاستيراد هذه السلعة من الخارج، وهناك تجد الشركة التي كانت تصدر لذلك البلد أن صادراتها انخفضت عندها قد تجد تلك الشركة بأنها بحاجة إلى تشييد وحدات إنتاجية داخل ذلك البلد لكي لا تفقد ذلك السوق.

ولكن في السنوات الأخيرة بدأ هذا العامل يفقد أهميته مع تحرير التجارة المتزايد بين الدول إلا أن كثير من الدول مازال يضع حوافز تجارية أمام الآخرين.

٢- **تقليل تكاليف الإنتاج:** فعند اشتداد المنافسة أو مع توسع الإنتاج نتيجة لاتساع السوق يشدد البحث عن أساليب لتخفيض تكلفة الإنتاج، على سبيل المثال التوجه إلى الإنتاج في الدول التي تكون فيها العمالة رخيصة وسهلة التدريب.

٣- **الاستثمار الخارجي لضمان التزود بالمواد الخام أو السلع الوسيطة:** تطلب الشركات في بعض الحالات إلى إنشاء وحدات إنتاجية داخل الدول الممونة للمواد الخام التي تستفيد منها في صناعة سلعتها بالمواد المطلوبة.

٤- **القوة التنافسية والتسويقية:** قد تشعر الشركة إن سوقها الخارجي غير مخدوم بالمستوى الذي تفضله وترغب فيه، فتقوم الشركة المصدرة بالاستثمار في منشآت تسويقية أو إنتاجية في ذلك البلد حتى تستطيع خدمة هذا السوق بكفاءة.

من جانب آخر قد تشعر الشركة الأجنبية أن المنافسة الزائدة من الشركات الأخرى أصبحت تهدد أسواقها التقليدية وإن أكفاً طريقة لمجابهة تلك المنافسة التواجد في تلك الأسواق والإنتاج في داخل البلد المعني وعدم الاعتماد على الوكلاء.

### محددات الاستثمار الأجنبي

#### ١- حجم السوق ونمو السوق

تتخذ معظم الدراسات مقاييس الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل كمؤشر لحجم ونمو السوق، بينما يركز المستثمرين على المؤشر الكلي في تقييمهم لأسواق الدول المتقدمة، ويركزون على متوسط نصيب الفرد ومعدل نمو الدخل في تقييمهم لأسواق الدول النامية وذلك لأن كثافة السكان في كثير من الدول النامية تضخم الحجم الكلي للدخل وقد تعطي صورة مضللة لحجم السوق.

#### ٢- البنى الهيكلية

رغم التأكيد على أهمية هذا العامل، إلا أن الدراسات عن الاستثمار في الدول المتقدمة لم تجد أن هذا العامل يميز بين الدول الجاذبة للاستثمار والدول الغير الجاذبة، وذلك للافتراض ضمناً أن هذه الدول فيها بنى هيكلية مناسبة للاستثمار. أما الدراسات المتعلقة بالدول النامية كشفت أن لوجود البنى الهيكلية صلة بحجم الاستثمار في تلك الدول.

#### ٣- الاستقرار السياسي

وهنا أيضاً وجدت الدراسات أن هذا العامل أكثر تأثيراً في قرار المستثمر الأجنبي، فيفترض المستثمرون الاستقرار السياسي ضمناً في الدول المتقدمة، لكنهم لا يستطيعون ذلك عند التفكير في الاستثمار في الدول النامية، لذا وجدت الدراسات إن هذا العامل قوة في تمييز بين الدول النامية الجاذبة للاستثمار والدول النامية الطاردة للاستثمار.

#### ٤- متغيرات السياسة الاقتصادية

وجدت معظم الدراسات أن الضرائب والسماح للأجانب بالملكية عاملان مهمان في التمييز بين الدول من حيث مدى جاذبيتها للاستثمار.

### كيفية اتخاذ القرار

يثار اهتمام الشركات بالدخول في الاستثمار الخارجي بسبب من الأسباب التي سبق وشرحناها، ولكن عادة قبل اتخاذ قرار الاستثمار الخارجي تبدأ الشركة في دراسة التداخل المحتمل بين العوامل التالية:

- قدرات الشركة الإنتاجية في البلد المضيف.
- الأوضاع في البلد المضيف.
- وجود السوق الكافي لمنتجاتها في البلد المضيف.
- القدرة على الاحتفاظ بالأرباح وتحويلها.

لتحميل نسختك المجانية

ملقى البحث العلمي

www.rsscra.info



## المحاضرة الرابعة

### الاستثمار الأجنبي واقتصاد الدولة المضيفة

#### الاستثمار الأجنبي والدولة المضيفة

#### Foreign Investment and The Host Country

الاستثمار الأجنبي لم يكن مثار جدل وحسب بل قامت حوله نظريات ثورية راديكالية وصلت ذروتها في الفكر الماركسي الذي يرى في الاستثمار الأجنبي توسعاً رأسمالياً وامتداداً للاستعمار. من الجانب الآخر عزز التعصب الوطني المناهض لكل ما هو أجنبي من ذلك. فقد ارتبط الاستثمار الأجنبي بالاستعمار، فبعض الدول غزتها الشركات الأجنبية أولاً ومهدت للمستعمر بعد ذلك مثلما حدث في الهند.

في الوقت الحالي ومنذ بداية الثمانينيات خفت حدة الجدل وفقد كثيراً من مضامينه العقائدية والنعرة القومية وأصبح ينظر إلى الاستثمار الأجنبي نظرة براجماتية فهو ليس خيراً كله وليس شراً كله.

أما الآن فأكثر الدول ترحب بالأموال والتقنية الضخمة التي يجلبها الاستثمار الأجنبي وبالأسواق التي يفتحها المستثمرون الأجانب لصادرات تلك الدول، لكن في نفس الوقت تخشى الدول من تأثير الشركات السلبية على موازين مدفوعاتها وعلى شركاتها المحلية، وتخاف الدول فوق ذلك الآثار السياسية التي قد يأتي بها ذلك الاستثمار.

وتعمل الحكومات على تعظيم المحاسن وتقليل المساوئ والاستفادة بأقصى قدر ممكن مما تقدمه الاستثمارات الأجنبية للاقتصاد المحلي. فالنظرة الحالية هي نظرة كلية توازن بين الموجب والسالب بدون تركيز على واحد وإهمال الآخر.

#### أثر الاستثمار الأجنبي على ميزان المدفوعات

يعكس ميزان مدفوعات كل بلد مركزها المالي في تعاملها مع باقي دول العالم وقدرتها على اقتناء موارد وسلع خارجية، والكل يعمل لتقليص عجزه في التعامل مع باقي العالم بل لتحقيق فائض. والنشاط الأجنبي بالضرورة ذو آثار على ميزان المدفوعات قد تكون سالبة. فقد يقود الاستثمار إلى عجز في ميزان المدفوعات لكن علينا أن نوازن بين ذلك وبين آثار الاستثمار الأخرى، فهو قد يحقق زيادة في الدخل القومي التي تقود بدورها إلى زيادة الميل إلى الاستيراد وبالتالي زيادة العجز. أو قد يقود الاستثمار إلى توفر السلع وبالتالي إلى ثبات الأسعار. ما يهمنا هو الأثر الكلي والصورة الشاملة.

كذلك يختلف الأثر طبقاً لنوع الاستثمار والسياسات التي تتبعها الشركة في مجال الإنتاج والتسويق وتحويل الأرباح... الخ. الاستثمار الأجنبي قد يأخذ شكل استثمار مباشر جديد تبدأ فيه الشركة عملاً جديداً تماماً وتبادر بتشديد منشآت إنتاجية. أو قد

تقوم الشركة بشراء شركة عاملة. في الحالة الأولى تضطر الدولة لاستيراد مواد وماكينات وآليات الخ. لكنها لن تستورد شيء في الحالة الثانية وذلك في البداية على الأقل، وهنا يختلف الأثر المبدئي.

وإذا قامت الشركة الأجنبية بتحويل أرباح إلى الخارج فلذلك أثر سلبي واضح على ميزان المدفوعات. لكن إذا قامت الشركة الأجنبية بدلاً من ذلك بإعادة استثمار الأرباح محلياً في التوسع في أعمالها في البلد المضيف، فسيكون الأثر إيجابياً.

وكإطار للنظر في أثر استثمار معين على ميزان مدفوعات البلد المضيف دعنا نعمل من خلال المعادلة التالية:

$$م = (و + ص + ر) - (و^- + ص^- + ر^-)$$

حيث: م = الأثر الصافي على ميزان المدفوعات.

و = الواردات السابقة المستغنى عنها نتيجة للاستثمار (إحلال).

ص = الصادرات الجديدة الناتجة عن الاستثمار.

ر = التدفق الرأسمالي الناتج من الاستثمار خلاف الصادرات والواردات المتعلقة بقيام الاستثمار.

بينما: و^- = الواردات المستجدة التي نتجت عن الاستثمار.

ص^- = الصادرات المفقودة نتيجة للاستثمار.

ر^- = رأس المال الخارج عدا مدفوعات الصادرات والواردات المتعلقة.

إن المعادلة أو الإطار المطروح بسيط المعنى وسهل القبول، ولكن إيجاد القيم والأرقام المناسبة لحساب المعادلة صعب نوعاً ما.

وأخيراً هناك تساؤل عما يؤدي إليه الاستثمار في الخارج وأثره على التصدير. فيتساءل النقاد: أليس الاستثمار بديلاً للتصدير؟ ألا يؤدي القيام بالاستثمار في الخارج إلى تقليل الصادرات؟

من جانب آخر هناك من يقول بالعكس، أي أن الاستثمار في الخارج يؤدي إلى زيادة التصدير، لأن الشركة الأجنبية المستثمرة في دولة ما ستشحن آليات وماكينات وأدوات إنتاج من البلد الأم إلى البلد المضيف، وأيضاً سوف يتم شحن مواد تساعد في عملية التصنيع... الخ. وبذلك يؤدي الاستثمار في الخارج إلى زيادة الصادرات.

### أثر الاستثمار الأجنبي على الدخل والعمالة

إذا كانت العمالة غير كاملة في بلد ما، أي إن هنالك موارد بشرية وغير بشرية غير موظفة، فقيام استثمار أجنبي في ذلك البلد يمثل بدون شك إضافة للدخل القومي في ذلك البلد وللعمالة فيه. وقيام الشركة بفتح أسواق جديدة والتصدير إليها هو إضافة للدخل بغض النظر عن أثره على العمالة في البلد لأن الصادرات من مكونات الدخل القومي وزيادتها بالتالي يزيد من الدخل القومي.

ناهيك عن الفوائد الغير مباشرة والتي تسمى بالاقتصاديات واللاقصاديات الخارجية أي الآثار الخارجية التي يتيحها أو يفرضها قيام الاستثمار على الآخرين. فقد يؤدي تشغيل الشركة الأجنبية إلى قيام صناعات وشركات حولها تمدها بالمواد... الخ. من جانب آخر قد يؤدي الاستثمار الأجنبي إلى زيادة تكاليف الإنتاج للآخرين برفعه أسعار المواد أو الأجور، أو التلوث وما شابه... الخ. ولكن هنالك منافع أخرى مثل الضرائب التي تدفعها الشركة الأجنبية، لذا علينا النظر جيداً إلى فوائد الاستثمار الأجنبي وطرح الأضرار التي سوف يحدثها هذا الاستثمار لمعرفة ما إذا كان هذا الاستثمار مجدي للدولة المضيفة من عدمه.

### نقل التقنية والإدارة

التقنية مورد قابل للاستهلاك يتكون من معلومات وقدرات وسبل استخدام وتحكم في موارد الإنتاج بغرض إنتاج وتوزيع السلع والخدمات المرغوبة اقتصادياً واجتماعياً. وتختلف التقنية عن العلوم الصرفة لأن التقنية تهتم بتطبيق المعارف العلمية بينما تركز العلوم الصرفة على معرفة خصائص الأشياء والعلاقات فيما بينها. وتنقسم التقنية إلى عدة تقسيمات:

أ- تقنية صلبة تشمل الآليات والرسومات الهندسية والتوصيفات الفنية التي تستخدم في استغلال الآليات الصلبة. كذلك هنالك تقنية ناعمة تتمثل في أساليب الإدارة والتسويق والتمويل والبرمجة.

ب- تقنية متقدمة (آخر صيحة) وتقنية قديمة.

ج- تقنية محزومة تأتي فقط كجزء من حزمة أو اتفاق ومرتبطة به، أو تقنية حرة متاحة عند الصانعين.

التقنية ليست شيئاً يمكن شراؤه بحرية من الرف أو من أي شخص وعملية نقلها عملية معقدة تتطلب أحياناً التوثيق والتدريب وتصميمات ودعمًا فنياً. ويمكن أن تنتقل التقنية من خلال التجارة والاستثمار وعقود الإدارة والترخيص وعمليات تسليم المفتاح.

ومن أهم الفوائد أو الميزات التي تعزي إلى الاستثمار الأجنبي هي إنه من أحسن الوسائل، إن لم يكن خيراً وسيلة، لنقل التكنولوجيا الإنتاجية والمهارات الإدارية من بلد إلى بلد خاصة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية. وقد يكون الاستثمار الأجنبي هو الوسيلة الوحيدة للحصول على التقنية المتقدمة والمعقدة، لكنها إذا كانت تقنية غير متقدمة أو غير معقدة ونمطية فبالإمكان الحصول عليها من خلال الترخيص من أصحابها في الخارج أو شرائها.

### الحكومات وحساب قيمة المشروع الأجنبي المقترح

المحاسبة المالية تظهر الموقف المالي وقيمة المشروع من وجهة نظر الشركة الخاصة أو الفرد المالك، لكنها لا توضح قيمة المشروع للمجتمع ككل، وذلك ما يسعى الاقتصاديون لتقديره، فيقيسون ما يمكن قياسه ويقدرّون قيمة لما يصعب قياسه. ويأخذ صانعو القرار في الدولة ذلك التقدير ليحددوا إن كان الاستثمار الأجنبي المقترح جدوى تسمح بقيامه.

**حوافز وقيود**

تتأرجح نظرة الدول – خاصة الدول النامية – نحو الاستثمار الأجنبي ما بين رغبة فيه ومتوجسة خوفاً منه. فترحب الدول بما يجلبه الاستثمار الأجنبي من رأس مال وتقنية ينشطان الاقتصاد، مع محاولة التقليل من الأضرار السلبية التي قد يحدثها الاستثمار الأجنبي، ومن أجل هذه المعادلة سنة كثير من الدول قوانين خاصة بالاستثمار الأجنبي.

**الحوافز:** توضع الحوافز لجذب الاستثمار الأجنبي للبلد وتوجيهه نحو مجالات معينة أو مناطق معينة. فتسعى الدول للحصول على التقنية المتقدمة بهذه الطريقة ولتنمية مواردها وتحسين منتجاتها وتوسيع أسواق صادراتها من خلال الشركات الأجنبية. فتضمّن الدولة هذه الحوافز في تشريع ونظام قانوني يعكس هذه السياسة ويعمل على تحقيقها. وتشمل هذه الحوافز عادة قائمة طويلة من الإعفاءات والتسهيلات توجه للشركات المستحقة، نذكر منها:

- إعفاء من ضرائب الدخل والأرباح.
- إعفاء من سداد رسوم الجمارك على الآليات والمواد الخام المستوردة لعدد من السنين.
- إعفاء من أية رسوم أخرى كضرائب الإنتاج والرسوم المحلية... الخ.
- توفير الطاقة والمنافع الأخرى بأسعار مخفضة.
- منح قطع أرض في المناطق الصناعية بأسعار رمزية لإقامة المنشآت عليها.
- تسهيل إجراءات التسجيل والمعاملات الرسمية.
- منح حماية من المنافسة الأجنبية بفرض تعريف جمركية على السلع المستوردة المنافسة أو منع أو تحديد استيرادها بحصة معينة.
- تقديم ضمانات ضد المصادرة والاستيلاء بالتعويض في تلك الحالة واللجوء إلى التحكيم في حالة الاختلاف.

**القيود:** تبدأ هذه القيود أولاً بتحديد المجالات التي يسمح بالاستثمار فيها حيث تكون هنالك قطاعات مقفولة أمام المستثمر الأجنبي لأسباب استراتيجية. أو قد تحدد ألا تزيد حصة الاستثمار الأجنبي عن نسبة معينة من الملكية. وقد تضع بعض الدول قيوداً على شراء الشركات المحلية... الخ.

بالإضافة إلى قيود الملكية هنالك قيود تضعها بعض الدول مثل حجم أو مقدار اقتراض الشركة الأجنبية من السوق المحلي، أو على عدد العاملين الأجانب في الوظائف العليا أو الدنيا. ليس ذلك فحسب بل قد تقوم الدولة بتشجيع الشركات المحلية على حساب الشركات الأجنبية كقيام الدولة بمنح تسهيلات أكثر للشركة المحلية أو الشراء منها، أو تقديم منح مالية للشركة المحلية... الخ.

**لتحميل نسختك المجانية**

ملتقى البحث العلمي



www.rsocrs.info

### نظام استثمار رأس المال الأجنبي في المملكة العربية السعودية

صدر نظام استثمار رأس المال الأجنبي المعمول به في المملكة بموجب مرسوم ملكي عام ١٣٩٩ هـ وقد أدخلت عليه بعض التعديلات منذ ذلك الحين. ويغطي ذلك النظام جميع أنواع الاستثمار في مجال البترول والمعادن والتي يحكمها نظام آخر تطبقه وزارة البترول.

ويمنح النظام للمشروع الأجنبي المشترك (الذي فيه مشاركة سعودية لا تقل عن ٢٥٪ من الملكية) جميع المزايا التي يجدها المشروع الوطني لكن تشترط موافقة خاصة لذلك. وتتمثل هذه المزايا في المجال الصناعي: إعفاء المدخلات المستوردة من الرسوم الجمركية، تأجير أراضي بإيجار رمزي، حماية ضد منافسة الإنتاج المستورد، مساعدات مالية وإعفاء من رسوم التصدير. بالإضافة إلى ذلك يُعفى المشروع الصناعي والزراعي الأجنبي المشترك من ضرائب الدخل وضرائب الشركات لمدة عشر سنوات وتعفى المشاريع في المجالات الأخرى من تلك الضرائب لمدة خمس سنوات.

ولكي يستحق المشروع تلك الميزات هنالك ثلاثة شروط يجب أن يستوفيها وهي أن يكون استثماراً في مشروعات تنمية وأن يكون مصحوباً بخبرات فنية أجنبية وأخيراً أن يحصل على ترخيص صناعي من وزير الصناعة بناءً على توصية من لجنة استثمار رأس المال الأجنبي.

أما من حيث من يمنح الترخيص والهيئة التي تشرف على تطبيق هذا النظام فهي لجنة استثمار رأس المال الأجنبي التي يرأسها وكيل وزارة الصناعة والكهرباء لشؤون الصناعة مع عضوية خمسة ممثلين للوزارات ذات الصلة.

### فاعلية نظام الاستثمار الأجنبي

تتشابه الكثير من قوانين الاستثمار الأجنبي في جميع الدول تقريباً، ولكن يختلف النظام السعودي من حيث أنه لا يذكر الضمانات التي تقدم عند المصادرة لأن فلسفة الدولة الاقتصادية لا تعرف المصادرة.

وتتشابه القوانين من حيث الحوافز في جميع الدول، مما يعني أنه لن يكون لدولة ميزة فوق الدول الأخرى، فالحوافز إذن ضرورية ولكن ليست كافية لجذب الاستثمار فليس الإعفاءات هي من يجذب الاستثمار فقط بل وجود السوق والطلب الفعال أو المادة الخام المطلوبة أهم من وجود حوافز وإعفاءات أو عدمها.

وما يهم المستثمر الأجنبي فعلاً هو مناخ الاستثمار العام الذي يشمل حجم السوق وسهولة العمليات والتكلفة والمخاطر السياسية.

**لتحميل نسختك المجانية**

ملئني البحث العلمي



www.rsscra.info



## المحاضرة الخامسة

### البيئة السياسية والقانونية

#### البيئة والمخاطر السياسية

تتكون البيئة السياسية من عناصر مختلفة وأهم عناصر البيئة من وجهة نظر المنشأة هي:

- ١- النظام الاقتصادي والقانوني.
- ٢- حدة الشعور الوطني.
- ٣- مدى تدخل الدولة وتحكمها.
- ٤- الاستقرار السياسي.

#### المخاطر السياسية Political Risks

المخاطر السياسية هي احتمال حدوث تغير في سياسة الدولة المضيفة من شأنه أن يؤثر سلباً على أداء الشركة الأجنبية المعينة. والتحكم في وإدارة المخاطر السياسية يعني قيام الشركة بتقدير احتمال حدوث تغيرات سياسية محددة وتقدير أثرها المحتمل على سلامة الشركة وحسن أدائها ومحاولة الحماية منها والتهيؤ لها.

ويقسم بعض الكتاب المخاطر السياسية إلى نوعين:

- ١- مخاطر عامة تتعرض لها جميع الشركات الأجنبية بدون فرز.
- ٢- مخاطر خاصة تواجه شركة أجنبية معينة أو صناعة معينة أو مشروعاً بعينه.

وحتى النوع الثاني نفسه تم تقسيمه إلى نوعين:

- أ- مخاطر تؤثر على الملكية وقد تستدعي التنازل عن كل أو جزء منها.
- ب- مخاطر تؤثر على العمليات وبالتالي على التدفق النقدي ومعدل العائد.

#### أولاً: تعارض الأهداف بين المنشأة الدولية والدولة المضيفة

تركز الصراع تاريخياً بين الشركات الأجنبية وطموحات الدولة المضيفة حول أشياء مثل: وقع نشاط الشركة على التنمية الاقتصادية في الدولة، تهديد السيادة الوطنية، التحكم الأجنبي في الصناعات الاستراتيجية، أثر نشاط الشركة على ميزان المدفوعات وأسعار العملات... الخ.

#### ثانياً: تعارض المصالح في المجال الاقتصادي

تنصب الأهداف الاقتصادية للحكومات عموماً في أشياء مثل: النمو الاقتصادي، التوظيف الكامل للموارد البشرية والرأسمالية، استقرار الأسعار... الخ. ولإيضاح ذلك نتعرض لبعض السياسات وكيف يمكن أن تحبطها عمليات الشركات الدولية:

- ١- السياسة النقدية: تستخدم الدولة السياسة النقدية (عرض النقود وسهولة الحصول على التمويل) للتأثير على النمو الاقتصادي والعمالة والأسعار.

فيمكن مثلاً تقوم الدولة بتقليل عرض النقود ورفع تكلفة التمويل أن تحد الدولة من النشاط الاقتصادي وتثبت الأسعار. وأما ذلك قد تقوم الشركة الأجنبية عندما يقل التمويل المحلي المتاح، بالحصول على تمويل خارجي. ونظراً لكبر حجم الشركة الأجنبية فقد تكتشف الحكومة أنها فشلت في تقليص النشاط الاقتصادي بالحجم الذي سعت إليه.

٢- **السياسة المالية:** وهي الخاصة بالإيرادات والإنفاق الحكوميين والضرائب وتقوم كثير من الدول، خاصة النامية، بإعفاءات ضريبية للشركات الأجنبية وبذلك تقل الإيرادات الحكومية. أو قد يكلف وجود الشركة الحكومة إنفاقاً إضافياً مثل عمل الطرق أو الكباري... الخ. فقد يقود نشاط الشركات الأجنبية إلى تخفيض الإيرادات أو زيادة الإنفاق الحكومي الشيء الذي لا تحبذه الدولة.

٣- **أسعار العملات وموازن المدفوعات:** عندما تواجه الدولة عجزاً في ميزان المدفوعات قد تعتمد إلى تخفيض الواردات وزيادة الصادرات منع الاستثمارات.

٤- **السياسات الحمائية الظاهرة والخفية:** السياسات الحمائية الظاهرة مثل الحواجز الجمركية وغير الجمركية، وأحياناً تضع الدولة حواجز خفية.

٥- **سياسات التنمية الاقتصادية:** "حماية الصناعة الوليدة" أي حماية الصناعات الوطنية.

حالياً هناك اتهام بأن الشركة، بتغييرها لمواقع الإنتاج وهي تسعى لتخفيض التكلفة من بلد لبلد، تترك وراءها عطالة وكساد في البلد الذي تتحول منه أو تخفض الإنتاج فيه.

### ثالثاً: تعارض المصالح في مجالات غير اقتصادية

في بعض الأحيان حين تسعى الشركات الأجنبية لتحقيق أهدافها الاقتصادية قد تحبط أو تمنع تحقيق مصالح مشروعة للدولة، ومن هذه الاتهامات الموجهة للشركات الأجنبية:

١- **استعمار اقتصادي:** في البلدان المستعمرة سابقاً هنالك عدم ثقة وشك في نوايا الشركات الدولية التي ينظر إليها كنوع من الاستعمار بشكل جديد. استعمار مالي بدلاً من استعمار عسكري.

٢- **الأمن القومي والسياسة الخارجية:** قد ترى الدولة المضيئة إن تحكّم الشركات الأجنبية في قطاعات استراتيجية معينة مضر بالاقتصاد الوطني أو إن اعتماد البلد على شركات أجنبية أو مصادر خارجية يمثل تهديداً للأمن القومي للبلد.

٣- **تشويه الإرث الثقافي والديني:** كثيراً ما تنتهم الشركات الأجنبية باستيرادها مثل وقيم مخالفة لقيم البلد المضيف، وإفساد الذوق العام والترويج للعادات الاستهلاكية.

٤- **استخدام تقنية غير ملائمة للدول التي تستثمر فيها:** مثال ذلك استخدام تقنية حديثة تقلل من الاعتماد على العناصر البشرية في دول ذات كثافة سكانية عالي.